التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من إعادة بناء الدولة

أ.م.د هيفاء احمد محمد* م.د سداد مولود سبع*

الخلاصة:
اهتمت الدراسة الموسومة بـ: التيارات الحزبية العراقية بعد الاحتلال ودورها في إعادة بناء الدولة بدراسة مواقف التيارات الحزبية العراقية من موضوعة إعادة بناء الدولة العراقية، بادئةً بتقديم مدخل عام في مفهوم الدولة ثم التاريخ الموجز للدولة العراقية ، مع تقديم ملخص عن أهم التيارات السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، ومواقفها من إعادة بناء الدولة العراقية، محللتا أهم التيارات الحزبية العراقية التي رأت إنها تتكون من ثلاثة تيارات التيار الإسلامي والتيار العلماني والتيار الكردي والتي كان لكل منها رؤاه حول إعادة بناء الدولة العراقية ووصلت إلى نتيجة مفادها ، إن ملامح الدولة العراقية قد بدأت بالتشكيل ولو بشكل جزئي , بعد اعتماد دستور عام ٢٠٠٥ , التي تضمن أن شكل النظام السياسي العراقي يعتمد على الديمقراطية ويستند على الفيدرالية , فضلاً عن العديد من القضايا الأخرى التي خطت الخطوط الأولى لشكل الدولة العراقية الجديدة . ورغم اتفاق التيارات الحزبية الفاعلة في العملية السياسية على بعض القضايا الأساسية الخاصة بإعادة بناء الدولة العراقية, إلا إنها تختلف كثيراً حول العديد من القضايا , والتي يُعدها بعض الأحزاب من النقاط الأساسية لبرامج الحزب .
هذا الاختلاف إن لم يكن له تداعياته على عملية إعادة بناء الدولة العراقية,فأنه سيترك تداعياته على المستقبل ،وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على قضية الأمن , وسيقود تردي الوضع الأمني إلى تردي الخدمات العامة والإخلال بعملية إعادة بناء العراق بالمحصلة النهائية .

المقدمة

تعرض العراق إلى الاحتلال، وتم إسقاط نظامه في العام ٢٠٠٣، ثم تم حل مؤسسات الدولة العراقية وبدأ بإعادة بناء الدولة من جديد . وقد تم إسقاط نظامه بجهد خارجي كان له دور مهم في إعادة تشكيل الدولة، بعد ان قام بحل العديد من مؤسسات الدولة الامنية والعسسكرية، لينشأ على أنقاضها مؤسسات أخرى تختلف عن المؤسسات السابقة بأسلوب العمل والتوجهات.

بدأت في أثرها الدولة العراقية تدخل حقبة أخرى من تأريخها السياسي ،كان للفاعل الأمريكي دوراً مهماً في تحديد ملامحها وذلك لكونه دولة احتلال ،وباعتراف الولايات المتحدة ذاتها والأمم المتحدة، ، وبرزت ملامح التغيير بشكل أساسي بانتقال العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية السياسية والحزبية ؛ وذلك بفعل الإرادة الأمريكية التي أرادت أن تؤسس لشكل نظام ديمقراطي والتي بدأت بتشجيع عمل بعض الأبنية والمؤسسات الجديدة التي قامت على أنقاض النظام السابق .وكانت أسرع المؤسسات التي تشكلت بعد الاحتلال،هي الأحزاب السياسية ، وقد كان لبعض هذه الأحزاب تأريخ من العمل السياسي داخل العراق وخارجه ، والبعض الأخر تأسس بفعل التغيير السياسي في العراق . واتسمت الأحزاب السياسية الناشئة بكثرة عددها ، إلا إنها لا تعدو أن تتوزع بين ثلاثة تيارات : تيار أسلامي ، وتيار قومي ، وتيار علماني.

وقد دعيت التيارات الحزبية إلى المشاركة في بناء الدولة العراقية بعيد التغيير الذي تعرض له العراق. وفرضية الدراسة ترى أن هذه القوى تملك رؤى مختلفة حول كيفية بناء الدولة العراقية، وان هذا الاختلاف انعكس على مواقفها تجاه بناء الدولة ، والتباين في التوجهات اثر على أداء تلك المؤسسات .و ستعمل الدراسة على التركيز على أطروحات التيارات السياسية من قضية بناء الدولة .ابتداء سيحاول البحث تقديم تعريف لمفهوم الدولة مع ذكر نبذة تاريخية مختصرة عن بناء الدولة العراقية ثم تبحث في أهم التيارات السياسية وتحلل رؤاها حول إعادة بناء الدولة.

المبحث الاول مدخل عام في مفهوم الدولة

أولا: تعريف الدولة:

اختلف الباحثون في تقديم تعريف للدولة فمنهم من ركز على أهم عناصرها من خلال تعريفها بأنها ((مجموعة من الإفراد يقيمون بصفة دائمة في مكان جغرافي معين وتسيطر عليه هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة))(١) ومنهم من أضاف إلى هذا التعريف عنصراً آخر وهو الفقيه فوش(أن الدولة مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا وتضمهم سلطة مشتركة منتظمة بغرض أن يكفل لأفرادها جملة ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه)) وقد أضاف الفقيه فوش إلى التعريف السابق عنصر آخر هو

* مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد .

أن الأفراد يتمتعون بحريات ويمارسون حقوقا.أما اوبنهايم فيعرفها بأن ((وجود الدولة هو تميزا لها عن المستعمرات والممتلكات عندما يستقر الناس في قطعة ارض تحت حكومة خاصة بهم وتكون صاحبة سيادة عليها))(٢) وهذا الباحث يضيف إلى عناصر الدولة عنصرا جديدا وهو السيادة، فإذا قسمنا الدولة إلى عناصر فأنها تتألف من الأرض السكان، الحكومة ،السيادة وكذلك، حقوق الأفراد وحرياتهم.

وهناك تعريفات أخرى تنظر للدولة من جانب سوسيولوجي من خلال تأكيدها على وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع كتعريف ماكس فيبر((إن الدولة جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيما مستمرا وتحتكر استخدام القسر في رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها وتحتوي على أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها)) (٣) لقد ركز هذا التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس على الغاية من وجودها ، وهو يختلف عن التعريفات السابقة التي ركزت على العناصر التي تتألف منها الدولة ، اذا ما يميز الدولة عن اللادولة توافر عناصر الدولة وهي (مجموعة من السكان يسكنون قطعة من الارض تحكمها حكومة ذات سيادة على أن تكون حكومة قومية تحتكر استخدام القسر في رقعة من الأرض هي نطاق سيادة الدولة) ولو حاولنا تقديم تعريف اكثر دقة للدولة من خلال ابراز دورها الوظيفي فان تعريف ديفيد استن يرى ان الدولة تبرز من خلال نظامها السياسي وهو الجهاز الذي (٤):-

١. يقوم برسم السياسات التي تروم تنظيم وتوزيع الموارد.
٢.الذي تنبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.
٣. الذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع عامة اي ان يكون هناك شعور عام في المحتمع بقبول القرارات وتلك السياسات على انها ملزمة.ان هذا التعريف للنظام السياسي الذي هو الوجه المعبر عن الدولة وسيادتها وسلطتها، وما يميزه انه لايتعامل مع الدولة على انها كيان مجرد، وانما ينظر اليها في ضوء علاقتها بالمجتمع ولذلك فان النظام السياسي جهاز او نسق يضرب جذوره في اعماق المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة والبيئة الداخلية للنظام السياسي، اما البيئة الخارجية لذلك النظام فهي العالم الخارجي(٥).ان كل دولة تعبر عن وجودها امام البيئتين الداخلية والخارجية عن طريق نظامها السياسي الذي هو المعبر الحقيقي عن سياستها وسادتها وهويتها وانتماءها . لهذا فان كل مجموعة سكانية تمتلك ارض وحكومة ودولة لها حدودها وسيادتها وهويتها ، ليس هناك مجموعة سكانية لا تنتمي لدولة ما تحافظ على وجودها وحقوقها بصورة من الصور، لقد افترضت الانسانية منذ وجودها على هذه البسيطة الحاجة لتنظيم ما ينظم الحياة بين البشر في منطقة معينة وبينهم وبين الشعوب في الاقاليم المجاورة .

ثانيا : نشأة الدولة:

لقد نشأت الدولة على صعيد العالم منذ أقدم العصور، وقد اختلفت الدراسات حول أصل نشوئها، فمنهم من تحدث عن نظرية العقد الاجتماعي التي كان لها حضور خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وتقوم على فرضيتين الاولى حالة الفطرة والثانية العقد، وهو يعني ان هناك عقدا حكوميا بين الحكومة والمحكومين، اذ يفترض اصحاب نظرية العقد الاجتماعي ان حالة الفطرة كانت خالية من القوانين المدنية ، وان المنظم لحياة الناس في تلك الحقبة كان القانون الطبيعي لذلك لم يكن هناك اية قوانين وضعية. واختلف مفكرو العقد الاجتماعي في وصف حالة الانسان الا ان اكثرهم يعدّها حالة عدم استقرار وسيادة للقوة على حساب الحق ومن اهم مفكري هذه النظرية توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو(٦).

وأقدم باحثون تاريخيون على تقديم تصورات اخرى عن طرق تأسيس الدول طبقا للتطورات التاريخية، ومن اهم هذه التصورات، ان الدول قد تنشأ عن استقرار عناصر جديدة من السكان في إقليم غير مسكون او كان مسكونا بقبائل بدائية او شعب قليل العدد او ضعيف. اما التصور الثاني فيرى ان دول جديدة تنشا من تفكك وانحلال دولة او إمبراطورية قائمة وقد تكونت الكثير من الدول بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بهذه الطريقة، كالعراق وسوريا والأردن رغم خضوعها لانتداب . أما التصور الثالث فيكون عن طريق نشوء دولة من اتحاد دول عدة او أقاليم عدة في دولة واحدة(٧).وما يهمنا هو البحث في كيفية نشوء الدولة العراقية التي هي موضوع بحثنا، والتي نشأت طبقا للطريقة الثالثة.

ثالثا: التاريخ الموجز للدولة العراقية:

١- المملكة العراقية

لقد تكونت في مطلع العشرينات من القرن العشرين بعد انهيار الدولة العثمانية وسقوطها مما ادى لنشوء دول عربية عديدة على انقاضها ومنها العراق، اذ تأسست المملكة العراقية الهاشمية. وقد بنيت الدولة العراقية كبناء خارجي أشرفت بريطانيا على توطيده بعد احتلالها للعراق خلال الحرب العالمية الأولى ، وقد كان تأسيس الدولة العراقية كرافعة أساسية لبناء الوحدة الوطنية العراقية وحماية لمصالح البريطانية.

لقد دخلت القوات البريطانية ارض العراق في العام ١٩١٥ عندما هزمت القوات العثمانية في الشعيبة ، واستمرت في غزو الاراضي العراقية حتى دخلت بغداد في اذار عام ١٩١٧ وقد فرض الانتداب البريطاني

على العراق ضمن مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ الا ان رفضا للحكم البريطاني قد تحول الى ثورة شعبية في حزيران عام ١٩٢٠ وقد قمعت القوات البريطانية الثورة بكل عنف الا ان هذا التطور دفع سلطة الاحتلال البريطاني للتفكير في انشاء سلطة وطنية تحكم البلاد (٨).

فكان القرار البريطاني عقب الثورة تشكيل حكومة عراقية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب (نقيب اشراف بغداد) وضمت واحداً وعشرين شخصية عراقية بارزة ، اما شكل النظام السياسي فقد تم اقراره في مؤتمر القاهرة في اذار ١٩٢١ضم وفداً كبيراً من العراق من الموظفين ذوي المناصب العليا والضباط البريطانيين فضلا عن وزيرين عراقيين (جعفر العسكري) و(ساسون حسقيال) وتم المؤتمر بدعوة من ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني انذاك، واتخذ القرار في هذا المؤتمر باقامة مملكة العراق وتقديم التاج الى الامير فيصل بن الحسين(٩). وبدأ العمل على وضع دستور للبلاد عند تشكيل المجلس التاسيسي في اذار ١٩٢٤ وقد اقر هذا المجلس الدستوري القانون الاساسي ،الذي شمل الدستور، والقانون الانتخابي لاحقا .بهذه الطريقة تم تاسيس الدولة العراقية ووضع نظامها السياسي الذي جاء نتيجة تسوية بين الرغبة البريطانية بوجود قوة تنفيذية فاعلة يمارسها الملك، واعترافهم بضرورة منح الفصائل النافذة في المجتمع السياسي الناشئ دورا في النظام السياسي العراقي . ومنح الملك صلاحيات بتعليق او حل البرلمان ، واختيار رئيس الوزراء والوزراء ومنح صلاحيات واسعة في قضايا الامن والمال ، اما البرلمان فكان يتالف من مجلس للاعيان يعينه الملك ومجلس نواب منتخب(١٠).

إن إعادة تشكيل المنظومة السياسية للعراق بما يتناسب ومصالح حركة الرأسمال البريطاني التوسعية، اشترطت بناء الدولة العراقية ،وقد أعطى تأسيسها وتطورها دفعة جديدة لتطور الطبقة الوسطى التي توسعت وانتشرت في المجتمع وتعددت اشكالها وفئاتها وكان لها دور مهم في نشوء الافكار والايديولوجيات التي سيطرت على الحياة السياسية العراقية ولعقود تلت . وقد انتشرت نتيجة للنشاطات الاتية(١١):-

١.أدى تشكيل الدولة العراقية إلى انتشار الطبقة الوسطى في مؤسسات الدولة الفتية عبر أجهزتها الأمنية العسكرية، الجهاز البيروقراطي، قطاع التعليم، قطاع المهن الحرة، الطب، والحقوق.

٢. أدى تطور الإنتاج الصناعي ونمو الورش الحرفية المرتكزة على العمل اليدوي إلى انتشار وتطور أقسام جديدة من الطبقة الوسطى الأمر الذي زود الطبقة الوسطى بقاعدة اجتماعية عريضة.

٣. تطور القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى في المدن العراقية ترافق وامتداد قاعدتها الاجتماعية في الريف العراقي عبر انتشار مالكي الأرض الصغار من الفلاحين .

٤. إن تنوع وتعدد المصادر الاجتماعية للطبقة الوسطى لم يكن بمعزل عن القيم الأخلاقية السائدة في الدولة العراقية فقد ورثت الطبقة الوسطى جميع السمات العشائرية التي تحكمت بنمو وتطور التشكيلة العراقية وما نتج عن ذلك من عجز الطبقة الوسطى عن بناء نفسها الى قوة سياسية قائدة تشكل مرجعية وطنية لطبقات التشكيلة العراقية الأخرى.

الا ان نجاحها وانتشارها لم يكن ذا دور ايجابي بصورة تامة فلم يقد المجتمع لتطوير حياة سياسية ديمقراطية في البلاد وذلك بسبب العوامل الاتية(١٢):-

اولا: ادى البناء المشوه للدولة العراقية المرتكز على احتكار السلطة من قبل نخبة عراقية ، إلى تفتيت التماسك الوطني للطبقة الوسطى الأمر الذي أعاق بناء رؤيتها الوطنية.

ثانيا: انعكس البناء المشوه للدولة العراقية على مثقفي الطبقة الوسطى إذ انقسمت الأحزاب العراقية بسبب رؤية أولئك المثقفين إلى تيارات مختلفة منها التيار القومي العربي . ومنها التيار الراديكالي المعبر عن مصالح الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من خلال اعتماده الفكر الاشتراكي الهادف الى إرساء الحكم على شرعية وطنية.

ثالثا: حاولت الأحزاب السياسية الناشئة الاعتماد على قوى اجتماعية ساندة لها من الفئات والشرائح الطبقية المتواجدة بالتشكيلة العراقية، لذلك ليس مفيداً من الناحية العلمية التحدث عن انشطار العراق في الحقبة الاستعمارية الأولى إلى طبقات اجتماعية متناحرة، بل يمكن الحديث عن انقسام الطبقة الوسطى إلى فئات اجتماعية سعت إلى تنظيم نفسها بأحزاب سياسية.

إن مشاركة فئات الطبقة الوسطى في أحزاب سياسية ذات خلفيات ايديولوجية، أدى إلى صعوبة في ولادة منظمات مجتمع مدني مستقلة قادرة على التأثير في مسار الشئون السياسية الوطنية للدولة العراقية.

رابعا: اعتماد أحزاب الطبقة الوسطى على المؤسسة العسكرية باعتبارها القوة المنضبطة والمسلحة في التشكيلة العراقية أشر إلى تبني تلك الأحزاب للروح الانقلابية ورفضها للديمقراطية السياسية المستندة إلى

الشرعية الانتخابية. فكانت الخطوات سريعة نحو احداث تغيير عنيف على الوضع السياسي وتلت هذا التغير الكثير من احداث العنف التي طبعت الواقع السياسي بطابعها ولعقود تلت. وكان اول تغيير ثورة ١٩٥٨ التي انهت الحكم الملكي.

٢- المرحلة الاولى للجمهورية بين ١٩٥٨- ١٩٦٣.

لقد قامت ثورة ١٩٥٨ وقادتها عدة قوى سياسية الا انها قامت بتعيين عبد الكريم قاسم لرئاسة السلطة التنفيذية وقامت هذه الثورة بالكثير من الانجازات التي ابرزها أعادت الجمهورية الأولى بناء الدولة العراقية استناداً الى جملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية نتعرض الى البعض منها(١٣):

اولا إلاجراءات السياسية تمثلت بـتعزيز السيادة الوطنية عبر فك الارتباط مع النفوذ البريطاني و إعادة الاعتبار للمواطنة العراقية عبر المساواة القانونية لكل العراقيين، واخيرا احترام القوميات الأخرى وإشراكها في إدارة السلطة السياسية .

ثانيا إلاجراءات الاقتصادية الاجتماعية : -

جرى إلغاء الطبقة الإقطاعية التي تحولت عبر التعويضات المجزية الى شريحة تجارية.و إطلاق نشاط الإنتاج الزراعي عبر تمليك طبقة الفلاحين أراضي صغيرة .

واخيرا تطور الطبقة الوسطى بكافة شرائحها خاصة بعد انتشارها في الجهاز الإداري للدولة العراقية.

خلاصة القول أن الإجراءات التاريخية الكبرى لهذه الجمهورية تزامنت ومحاولات تغيير التشكيلة الاجتماعية . الا أن التطورات المشار إليها على الرغم من أهميتها التاريخية إلا أنها عجزت عن تغيير سمتين رئيسيتين في منظومة العراق السياسية الأولى منهما : - استمرار البناء للدولة العراقية على نفس الشاكلة اذ حافظت الطواقم الأساسية للأقلية الحاكمة على مواقعها القيادية في الأجهزة الأساسية . وثانيهما تواصل النزعة الإيديولوجية والتناحرات السياسية في تشكيلة العراق الاجتماعية، لقد ادى انفراد بعض الفئات السياسية بالسلطة على حساب اخرى الى سيادة حالة عدم الاستقرار وانتشار حالة من العنف والعنف المضاد بين القوى السياسية الناشطة انذاك. مما قاد في شباط ١٩٦٣ الى حدوث تغيير سياسي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي بالتحالف مع قوى قومية فدخل العراق في مرحلة سياسية جديدة.

٣- المرحلة الثانية من العهد الجمهوري بين ١٩٦٣ وحتى ٢٠٠٣.

قاد حزب البعث العربي الاشتراكي بالتنسيق مع القوميين العرب، تغييرا ضد حكم عبد الكريم قاسم في شباط ١٩٦٣، ادى لاقامة نظام سياسي جديد اخذ مرحلتين الاولى قادها عبد السلام عارف واستبعد فيها البعث منذ تشرين ،١٩٦٣ الا انهم عادوا للانقلاب على حكمه عام ١٩٦٨ ليسيطروا على السلطة حتى عام ٢٠٠٣. ان ماميز هذه المرحلة سيادة الشعارات الإيديولوجية في حل النزاعات الاجتماعية والسياسية والتي أدت الى تبدلات كبرى في مسار الدولة العراقية خاصة بعد عودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة السياسية اذ جرى ترسيخ السمات الطائفية العشائرية للحكم فضلا عن حدوث تبدلات في التشكيلة الاجتماعية نستعرضها بإيجاز(١٤) :

١ . تعزيز بناء الأجهزة السيادية والمراكز الإدارية على أساس المواقع الحزبية والتي تحولت في مجرى الإقصاء والإدماج الى سمات عشائرية - قرابية .

٢ . احتكار سلطة الدولة للثروة الوطنية وتوظيفها في خدمة التوجهات السياسية للأقلية الحاكمة.

٣. إحداث تغيرات طبقية جديدة في التشكيلة العراقية تمثلت بـ : -

أ. أضعاف البرجوازية الوطنية عبر هيمنة الدولة على القطاعات الأساسية المنتجة وكذلك قطاع التجارة الخارجية فضلا عن سيطرة الدولة على التجارة الداخلية.

ب. إلحاق أقسام من الطبقة العاملة الناشطة في قطاعات الدولة - الإنتاجية - الخدمية بالجهاز الإداري بعد تسميتهم موظفين عند الدولة.

ج.ظهور قوى اجتماعية وشرائح طبقية متنفذة مترابطة والجهاز البيروقراطي -العسكري للدولة مهيمنة على اغلب المواقع الإنتاجية - الخدمية . أن الإجراءات المشار إليها أفضت الى نتائج بالغة الخطورة على الدولة وتشكيلتها الاجتماعية تجسدت باحتكار الدولة وسلطتها البوليسية بعد إكسابها رداء طائفياً - عشائرياً.

لقد عانت الدولة العراقية جملة من التحديات، التي تعود الى شكل الدولة التي قامت على اساس بنية شديدة المركزية هيمنت على كل القطاعات الاجتماعية والسياسية والادارية ، فالدولة العراقية كانت قائمة على جهاز بيروقراطي ضخم غير منتج ، وكذلك على جهاز امني قوي للحفاظ على مركزية السلطة ونظام الحكم القائم ، الامر الذي نتج عنه تداخل بين السلطة والدولة أي عدم القدرة على التمييز بينهما ، في حين من المفترض ان الدولة غير الحكومة ، فالدولة هي (النظام المدني الذي يحدد العلاقات المدنية بروابطها القانونية. وتكون بذلك المجتمع السياسي المنظم وهي جميع افراد وهيئات المجتمع المعرفة قانونا). اما

الحكومة فهي (الجهاز الامر الذي يقوم بالادارة العامة وينفذ الشرع الذي يقوم عليه المجتمع المنظم سياسيا). ترابطت هذه التحديات فيما بينها فمسالة الجهاز البيروقراطي المتضخم والامني في وظيفته القمعية للحفاظ على امن الحاكم مرتبطة بالمسالة الاقتصادية ، اذ تمتلك الدولة وسائل الانتاج واحتكار الثروات وعوائدها بوصفها دواة ذات نمط اقتصادي ريعي ، فالدولة العراقية ريعية او شبه ريعية، ولانها كذلك فقد تقوت وتضخمت على حساب المجتمع الذي اصبح ضعيفا ، واصبح الحكم تسلطي وهوالذي يمنح او يمنع،لقد ارتبطت الثروة والجاه بالدولة، وارتبطت المكانة بالحصول على وظيفة داخل الدولة .

لقد احدث هذا النمط من الاقتصاد ضعفاً في بنية الدولة من ناحية ، ومنحها السيطرة على المجتمع متمثلا في طبقته الوسطى اذ تشتغل معظمها اجيرة عند الدولة ،موظف في اجهزتها البيروقراطية بوصف الدولة تمتلك القطاع العام مما اعطاها القدرة على سحب حقوقه السياسية وحتى الاجتماعية، لقد وظفت كل امكانات الدولة من اجل خدمة النظام السياسي القائم والحفاظ عليه.ولذلك يمكننا القول ان النظام الحاكم في العراق قد عانى من نقص في الشرعية(١٥) .

الا ان افتقاد النظام للشرعية لم يقد الى تغيير داخلي ناجح ، بل استمر النظام بالحكم حتى جاء التغيير من الخارج حين اقدمت القوات الامريكية والمتحالفين معها على غزو العراق ، ولم تكتف القوات الغازية باحتلال العراق واسقاط النظام بل عمدت الى ما هو ابعد من تغيير النظام اذ عمدت الى حل مؤسسات الدولة الرئيسة واطلاق عملية مطولة لاعادة التشكيلة السياسية والاقتصادية(١٦)، لقد قامت سلطة الاحتلال بحل احدى عشرة من مؤسسات الدولة الرئيسة ومنها مؤسسة الرئاسة وجميع المنظمات العسكرية والصناعات العسكرية ، ثم جاء قرار اجتثاث البعث والتي ادت لاستبعاد الكثير من البعثيين من مناصبهم وليس فقط العناصر القيادية منهم. وعلى ارض الواقع كان القرار يعني ان اغلبية القوة العاملة يتم تسريحها ، خاصة ان الدولة في العراق كانت بمثابة جهة التوظيف الرئيسة ، وهكذا فان سلطة الاحتلال قد جردت المهن المختلفة من عناصر ماهرة ذات خبرة،وكان القرار الثاني حل الجيش والأجهزة الأمنية التابعة لها بدون دفع المستحقات لهم وبهذه القرارات فقد وجهت ضربة قاصمة للطبقة الوسطى حيث اصبح الملايين من العاملين في هذه القطاعات بدون عمل . وبزوال درع الحماية التي تفرضها الدولة اصبح الشعب بدون حماية (١٧).

لقد عمد الأمريكان بعد احتلالهم للعراق وإسقاط النظام الحاكم، إلى تفكيك الدولة العراقية وإعادة تركيبها، من خلال حل مؤسسات الدولة الرئيسة وإطلاق عملية مطولة لإعادة تشكيل الدولة سياسيا واقتصاديا، ونجحوا في إعادة تشكيل الدولة وفقا لخطوط طائفية وعرقية ساهمت في تعميق فكرة الانقسام والانشقاق والنيل من وحدة البلاد الوطنية. لقد كانت اولى خطوات بناء الدولة العراقية الجديدة انشاء مجلس الحكم في ١٣/ تموز/٢٠٠٣ الا ان تشكيلته كانت على اساس المحاصصة الطائفية ، اذا قسمت عدد المقاعد التي تشكل منها المجلس على الاساس الطائفي، ثم جاءت الحكومة المؤقتة التي تشكلت بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران ٢٠٠٤ لتأخذ الصورة نفسها(١٨).

لقد ظهرت الكثير من القوى السياسية والتيارات التي كان لها رؤيتها في بناء الدولة العراقية الجديدة التي شكلت عقب اسقاط نظام البعث.

المبحث الثاني: التيارات الحزبية في العراق.

امتاز العمل الحزبي في العراق لمراحل طويلة بالتغييب عن العمل العلني داخل إطار النظام السياسي , إذ لم تكن للتعددية الحزبية حيز العمل ضمن المشهد السياسي العراقي, فسيطرة نظام الحزب الواحد على العمل الحزبي والسياسي ترك إنعكاساتهِ الواضحة الظاهرة الحزبية في العراق لاحقاً. فبعد إحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ , وتغيير نظامه السياسي شهد العراق ظاهرة التعددية الحزبية والتعددية السياسية , وامتازت الساحة السياسية بوجود العديد من الأحزاب السياسية والحركات والتجمعات السياسية التي قُدر عددها ب(٢٦٨) ؛ وقد يكون السبب في هذا الكم الهائل من الأحزاب السياسية الحرمان والتغيب عن العمل الحزبي , هذا إلى جانب أهداف مصلحية لدى العديد منهم.

إكتسبت الأحزاب السياسية العراقية حرية العمل بعد إعلان سلطة الإئتلاف المؤقته القانون (رقم ٩٦) الذي صدر تحت عنوان قانون الأحزاب أو الهيئات السياسية من قبل بول بريمر المدير الإداري لسلطة الإئتلاف المؤقتة (١٩).وبعد هذا القانون سرعان ما أتضحت طبيعة التيارات الحزبية الفاعلة في العراق ,التي قسمت إلى ثلاثة تيارات رئيسية : التيار الإسلامي , والتيار العلماني , والتيار القومي .

أولا التيار الإسلامي.

تتفق أحزاب هذا التيار على ضرورة الإلتزام بالإسلام والدعوة إلى تحكيمهِ في العراق , إلا أن الإختلاف في الرؤى يبدو أكثر مساحة من الإلتقاء ؛ فالإسلام الذي تدعوا اليه هذه الأحزاب محكوم بالفهم الطائفي له , وان كانت اطروحات بعض الأحزاب تنبذ الطائفية وتدعو إلى الوحدة الإسلامية وتجاوز الخلافات المذهبية , ويتضح هذا عند قراءة أدبيات بعض الأحزاب , فالحزب الإسلامي العراقي (الذي يُعد واجهة الأخوان

المسلمين في العراق) يؤكد أن مشروعه الحضاري الذي يسعى الى تطبيقه في العراق يدعوإلى ((صياغة المجتمع العراقي والدولة العراقية على وفق تعاليم الدين الإسلامي)) وأن هذا المشروع محكوم بنصوص القرآن والسُنة . في حين إن حزب الدعوة الإسلامي يهدف إلى ((تغيير مفاهيم السلوك والأعراف والعلاقات على كل المستويات على أساس من العقيدة والرابطة الأخلاقية الإسلامية)) والاسلام الذي تعتمده الدعوة هو مأخوذ من مصادرهِ وهو القرآن الكريم وسنة ائمة أهل البيت عليهم السلام . ومن خلال فهم الإسلام لكِلا الحزبين يتضح التباين والإختلاف حول تفسير قضايا فكرية عامة ذات صلة بالموقف الفقهي كالموقف من الإقتصاد أو من العلاقات الإجتماعية (٢٠).وهذا دليل على إنقسام هذا التيار إلى قسمين : الأول يمثل التيار الشيعي , والثاني يمثل التيار السُني .

فيما يتعلق بالتيار الإسلامي الشيعي الذي امتاز بإندفاع احزابه نحو العملية السياسية بمباركة المرجعية الدينية . فقد ضم حزب الدعوة الاسلامي , والمجلس الأعلى الإسلامي , وحزب الدعوة – تنظيم العراق , وحزب الفضيلة , وهو تنظيم حزبي جديد شكلهُ الدكتور نديم الجابري والشيخ اليعقوبي الذي تعرض الى الإنقسام (٢١). وتمثل هذه أهم الأحزاب التي شاركت في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة الأولى والثانية والتي شاركت في انتخابات عام ٢٠٠٥ وما تلتها من الإنتخابات .

يرجع تأريخ عمل هذه الأحزاب – باستثناء حزب الفضيلة حديث التأسيس – إلى مرحلة سابقة للاحتلال فحزب الدعوة الإسلامية يرجع تأسيسه الى عام ١٩٥٨, وهو من أهم الأحزاب الشيعية العراقية , التي لايخلو تنظيم حزبي شيعي من تأثير هذا الحزب (٢2).

إتسم خطابه السياسي بالحركية والثقافة الحزبية , وانطوى هذا الخطاب في مرحلته الفكرية على عنوان الثقافة السياسية ؛كضرورة للترويج لأفكار الحزب .وقد احتفظ الحزب بخطاب سياسي خاص به فاعتمد مصطلح التعددية كمواز لمصطلح الديمقراطية الذي تفرضه ثقافة الدعوة كونه مصطلح سياسي يحمل فكراً أو مضموناً ومدلولاً يتعارض مع فكر الإسلام وروحه , لكن الشيء الذي يميز حزب الدعوة كثرة الإنشقاقات (٢٣). فبعد رجوع الحزب للمارسة عمله السياسي في عام ٢٠٠٣, إبتعدت جماعة من الحزب وسميت نفسها (حزب الدعوة – تنظيم العراق) بإشراف عبد الكريم العنزي , وخرج من الحزب أمينه العام إبراهيم الجعفري , ليشكل كياناً خاصاً به تحت اسم تيار ((الإصلاح الوطني)) أعلن عنه في(٣١-أيار -٢٠٠٨) , بُعيد إنتخاب المالكي لقيادة الحزب بدلاً من الجعفري (٢٤).وانشق عن الحزب المقر العام (جماعة الجعفري /المالكي) حركة الدعوة الإسلامية عام ١٩٨٠لتندمج تحت قيادة ولاية الفقيه مؤسس هذه الحركة هو عبد الزهرة عثمان الملقب بعزالدين سليم , وكان أساس الخلاف مع الحزب عدم تبني الحزب نظرية ولاية الفقيه(٢٥).

أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فقد تأسس في عام ١٩٨٢, وضم جناحاً عسكرياً يطلق عليه اسم (فيلق بدر) . وقد ضم بين صفوفه شخصيات تمثل مختلف القوى الإسلامية (٢٦) .وكان لنشأة المجلس الأعلى في الخارج وطبيعة كمؤسسة تأثيرٌ في عمله ومهمته , فالمجلس ليس حزباً محكوماً بخطاب فكري وثقافي والى نظرية وبرنامج سياسي محددين , بل هو إطار جبهوي لمجموعة من الأحزاب والمنظمات والشخصيات الأسلامية العراقية .انصبت رؤيته لتشكيل السلطة – التي وردت في طيات خطابه السياسي- ضمن الإطار التعددي وحرية الإختيار للشعب العراقي والذي يُعد حقاً من حقوقهِ(٢٧).

ونشأ بعد الإحتلال حزب الفضيلة – المنشق عن التيار الصدري – ومرشده الروحي الشيخ محمد اليعقوبي الذي يُعد أحد أبرز تلاميذ السيد محمد صادق الصدر . ويمتاز هذا الحزب على الرغم من كونه بزعامة منضوية تحت مظلة التيار الصدري , لكنه تحرر وكون شخصيته المتميزة عن التيار , واستطاع ان يفرض تواجده السياسي داخل العمل الحزبي والسياسي بصعوده الى البرلمان العراقي خلال إنتخابات عام ٢٠٠٥ بخمسة عشر عضواً , ضمن الأئتلاف العراقي الموحد , وتصدر المركز الأول في محافظة البصرة يعكس خطاب حزب الفضيلة رؤية دينية تحاول من خلال العمل السياسي إحياء الشعائر الدينية , وما إنخراطها بالعملية السياسية في العراق إلا لهذا السبب , وهذا ماورد في قول زعيم حزب الفضيلة الشيخ اليعقوبي الذي قبل الديمقراطية والسياسة الإنتخابية عن مضض , فهو القائل : ((حينما نطالب بالإنتخابات لإدارة العملية السياسية , فلا بد أن نلتفت إلى هذه الحقيقة المهمة بأن هذه الطريقة ليست هي القاعدة في حكم الأمة المسلمة , وأنما هي الإستثناء الذي نلجأ اليه عند وجود المانع في إجراء القاعدة كأكل الميتة الذي يحل عند الضرورة ,....,وإدراك هذه الحقيقة مهم وضروري لكي لاتختلط علينا الأمور وتضيع معالم شخصيتنا وهويتنا الإسلامية العظيمة ,...,)) (٢٨).ولعل هذا الخطاب السياسي للحزب الذي يحمل الكثير من مؤشرات الإلتزام بثوابت دينية معينة مبرراً في إنسحاب الحزب من الإئتلاف العراقي الموحد (٧/آذار /٢٠٠٧) وإعلان أن أعضائه داخل مجلس النواب سيعملون ككتلة منفردة , والتعليل الرسمي لهذا القرار , أن هذه الحكومة أستغرقتها المحاصصة الطائفية وأنها لايمكن أن تلبي مصالح الجماهير التي أنتجتها وهي غير قادرة على إدارة البلد , ولذلك لايجوز للحزب أن ينخرط في مشروعها وأن يكون جزءاً منها , وأنما يبقى جزء من عملية إدارة الدولة وأنه ملتزم بدعم مرشح الإئتلاف الدكتور نوري المالكي (٢٩). وهذا القرار يأتي متزامنا مع ثوابت الحزب ورؤيته للعملية السياسية في العراق من زاويته الدينية.

وضمن هذا التيار تبرز منظمة العمل الإسلامي , كأحدى المنظمات التي أسستها المؤسسة الدينية عام ١٩٦٦, والبعض يرجع تأسيسها للعام ١٩٦٧ , عرفت المنظمة في البدء بأسم (حركة المرجعية) ويطلق عليها البعض (جماعة الشيرازي) .أستطاعت هذه المنظمة أن تفتح العديد من الفروع لها في كردستان العراق ودول الخليج , ولاسيما البحرين . وقد شاركت بمؤتمرات المعارضة العراقية داخل العراق وخارجه (٣٠) . أمتاز منهج المنظمة بالعمل بالعسكري , الأمر الذي أملى عليها خطاباً تعبوياً لواقع العراق قيل عام ٢٠٠٣ , وبعد الأحتلال شاركت المنظمة بالعملية السياسية بمشاركتها بالانتخابات العراقية لعام ٢٠٠٥-٢٠١٠, ضمن كتلة الأئتلاف , ورفعت المنظمة شعار خارطة العراق مغطى بالعلم العراقي , ويتمركز ثقل المنظمة داخل محافظة كربلاء (٣١). إلا إن نشاطها السياسي يكاد لايرقي لنشاط حزب الدعوة والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة فهم الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية في العراق.

يُضاف الى هذا التيار , مجموعة عرفت بأسم الإسلاميين المستقلين (ولاحقاً كتلة مستقلون) والمحسوبين على المرجعية ومن أبرز شخصيتها الدكتور حسين الشهرستاني . وكانت هناك بعض الشخصيات التي تجمعت بأسماء أسلامية لكنها لم تحصل على أي مقعد في البرلمان عندما اختارت الترشيح وحدها بعيدة عن الكتل الكبيرة التي تنتمي لهذا التيار , كما حصل مع أحمد الجلبي وبعض الذين تحالفوا معه , علماً أنه أحد أبرز المساهمين في تأسيس ((البيت الشيعي)) وظلت هذه المجموعة خارج الكتل المؤثرة ضعيفة وغير مؤثرة أزاء تلك الكتل .أما أبرز الشخصيات الإسلامية العاملة بالميدان السياسي السابق لعام ٢٠٠٣, وحظيت بمشاركة فاعلة في مجلس الحكم والحكومتين الإنتقاليتين , فيمكن ذكر السيد محمد بحر العلوم , والسيد حسين الصدر , والسيد حسين إسماعيل الصدر , الذي عُدّ أحد الشخصيات التي مارست دور الوساطة بين بول بريمر (الحاكم المدني للعراق) منذ (أيار /٢٠٠٣-حزيران /٢٠٠٤) والسيد السيستاني , كذلك كان هناك الدكتور موفق الربيعي (مستشار الأمن القومي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠) وهو أحد الشخصيات المهمة التي مارست دور الوساطة بين المرجعية الدينية وسلطة الإئتلاف المؤقتة في العراق (٣٢).

أما التيار الإسلامي السني , فأن أبرز من يمثله الحزب الإسلامي العراقي الذي تأسس في أوائل العام ١٩٦٠ , وبعد إنقلاب عام ١٩٦٨ واجهت الحزب حملة من التصفيات والإعتقالات ضد قادتهِ فأوقف نشاطه في العراق في نيسان عام ١٩٧١ , وفي العام ١٩٩١, أسست مجموعة من الشباب المهاجرين الحزب الإسلامي العراقي في المنفى , ويهدف الحزب الى تطبيق مفتوح للإجتهاد بشرط عدم الخروج من الدائرة الإسلامية . وبعدالإحتلال عاد بعض قادة الحزب ممن كانوا بالخارج , وشاركوا في مجلس الحكم والعملية السياسية , وعلى الرغم من أنهم قاطعوا أنتخابات الجمعية الوطنية أوائل عام ٢٠٠٥, الا إنهم شاركوا في الانتخابات العامة نهاية العام ذاته (٣٣) ؛ لكي لاتنفرد كتلة معينة بالحكم على حساب كتلة أخرى. وإلى جانب الحزب الإسلامي كان هناك (مؤتمر أهل العراق) بقيادة الدكتور عدنان الدليمي , والحوار الوطني بقيادة خلف عليان , إذ نجح الحزب الإسلامي مع مؤتمر أهل العراق , والحوارالوطني بتشكيل جبهة التوافق , التي إستطاعت الحصول على المرتبة الثالثة خلال إنتخابات عام ٢٠٠٥(٣٤).

لكن توازنات القوة داخل هذا التيار تغيرت , إذ ضعف دور مؤتمر أهل العراق ؛ تحت الضغط الأمريكي وضغط القوى الداخلة في الداخل , كذلك الحال بالنسبة للحوار الوطني . ومقابل هذا التراجع برزت كتل أخرى , فمع بروز الصحوات التي يعتقد إنها تضم (١١٠) ألف مقاتل , تراجعت شعبية الحزب الإسلامي وكتلة التوافق عموماً خلال الإنتخابات المحلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ لصالح التجمعات المدعومة من قبل الصحوات , فضلاً عن تجمعات أخرى أخذت الطابع العشائري والقبلي كسمة لتمثيلها داخل المجالس المحلية , لتهيئة الأرضية المناسبة للإنتخابات التشريعية , وقد نجحت بالفعل تلك التجمعات بتحقيق نجاح داخل المناطق السنية , مقابل خسارة الحزب الإسلامي بسبب فشل /أو عجز سياسة الحزب دينياً وأجتماعياً , وتهميشه لبقية القوى السنية (٣٥). وهذا ما إنعكس على الحزب الإسلامي خصوصاً وكتلة التوافق عموماً بتراجعه خلال الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠.

وقد ضمت جبهة التوافق العراقي خلال إنتخابات ٢٠١٠, بعد تعرضها للعديد من الإنشقاقات , الحزب الإسلامي الذي لم يسلم من إنسحاب أبرز وجوهه (مثل أمينه العام طارق الهاشمي) , كذلك زعيم التجمع الوطني العشائري المستقل عمر الهيجل) , وحزب العداله التركماني العراقي (أنور حميد غني) , التجمع الوطني لأهل العراق (خالد حمدان برع) .وكان من نتيجة تلك الإنشقاقات ذهاب العديد من الأصوات لصالح كتل اخرى إذ إنضم طارق الهاشمي تحت اسم قائمة تجديد الى الكتلة العراقية التي يتزعمها الدكتور أياد علاوي , وانضمت إليه كذلك الجبهة العراقية للحوار الوطني , وتجمع عراقيون (النجيفي) , وحركة العدل والإصلاح العراقي (عبد الله عجيل الياور). كما إنضم البعض الآخر الى إئتلاف وحدة العراق الذي يرأسه جواد البولاني , ومن أبرزهم التيار الوطني المستقل (المشهداني) وهو منشق عن مؤتمر أهل العراق . وأنشق مجلس الحوار الوطني العراقي (خلف العليان) عن التوافق لينضم الى إئتلاف الإرادة والتغيير مؤسس هذا الإئتلاف محمود دحام مجحم (وهو شخصية عشائرية من محافظة الأنبار يرفع شعارات تؤكد على وحدة العراق)(٣٦).

وضمن هذا التيار , هناك حزب العدالة التركماني العراقي الذي نشأ تحت مظلة أفكار الحزب الإسلامي بعد العام ٢٠٠٣؛ إلا أنها سرعان ما أنفصلت عن تركيبة الحزب الإسلامي- لكنها ظلت ضمن إئتلاف التوافق – بسبب الدوافع القومية للتركمان , وأعضاء هذا الحزب هم من التركمان الإسلاميين(٣٧).

ثانياً : التيار الكردي .

برز على الساحة الحزبية في العراق التيار القومي الكردي والتركماني , فيما يتعلق بالتيار القومي الكردي , فقد ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في (١٦/آب/١٩٤٦) ليكون ممثلاً عن الكرد البادنان والكرد الشيعة والكرد السورانين , وبهذا فقد ضم الحزب تجمعاً كردياً ضم أقصى اليمين الى أقصى اليسار , مؤسسه الملا مصطفى البارزاني يهدف الحزب إلى تحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق والمساهمة في تحرير العراق من الإمبريالية والرجعية ويحقق الديمقراطية . ويليهِ حزب الإتحاد الوطني الكردستاني , أعلن عن الحزب في (حزيران/١٩٧٥) في دمشق بزعامة جلال الطالباني , يتألف هذا التحالف من ثلاث قوى كردية هي : الخط العام والحركة الإشتراكية الكردستانية وعصبة كادحي كردستان وفي العام ١٩٨٢ أندمج الخط العام والحركة الإشتراكية الكردستانية بتنظيم موحد تحت اسم (إتحاد ثوري كردستان) ولهذا الإتحاد قوة عسكرية منظمة تسمى (بيشمركة) شاركت بعدة عمليات ضد القوات الحكومية. يتبنى الإتحاد كزميلهِ الحزب الديمقراطي الكردستاني الفيدرالية كحل للمشكلة الكردية ويدعوا إلى حكومة تعددية في بغداد. فيضم هذا التيار حزب كادحي كردستان الذي تأسس في (١٢/شباط/١٩٨٥) , ويُعد من الأحزاب الماركسية , وقد عقد مؤتمرهُ التأسيسي في (نيسان /١٩٩٢) ودخل في العام ذاته الإنتخابات البرلمانية لإقليم كردستان , أما برنامجه السياسي فأنه لايختلف عن البرامج العامة للأحزاب الكردية الأخرى .وأخيراً , الحركة الإسلامية في كردستان تشكلت في عام ١٩٨٧ في كردستان العراق من المثقفين الإسلاميين السنة .وللحركة قوة عسكرية نظامية ومقرات منتشرة في كردستان العراق , تعتمد الحركة على الإعداد التربوي في الكسب . وقد شاركت الحركة في مؤتمرات المعارضة (٣٨).

إشترك هذا التيار بالعملية السياسية منذ اللحظات الأولى لسقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ , واستطاع الحصول على المرتبة الثانية خلال الإنتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٥ بحصوله على (٥٣) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغ (٢٧٥) مقعداً. وثقلها السياسي أكبر من حجم تمثيلها فهي تؤثر في القرار المركزي في بغداد بشكل كبير (٣٩). وهذا ما أعطاها قابلية المناورة بين الكتل السياسية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب , واستطاع التيار الكردي إستغلال هذه القضية خلال الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠, إذ ظل الأكراد متمسكين بكفة الميزان.

وهناك أحزاب قومية تركمانية كحزب الوطني التركماني العراقي ,والإتحاد الإسلامي لتركمان العراق , والجبهة التركمانية (٤٠). والحقيقة إن هذه الأحزاب التي نشأت قبل العام ٢٠٠٣ , هي أحزاب فاعلة ومؤثرة وقد اختار أغلبها الإنضمام إلى الكتلة الكردية رغم موقف الأكراد من قضية كركوك (محل تواجد التركمان).

وهناك أيضاً بعض الأحزاب القومية العربية لكن الحقيقة لايكاد يذكر لها دور داخل العملية السياسية .

ثالثاً :التيار العلماني.

أما التيار العلماني الذي برز بشكل أكثر وضوحاً خلال إنتخابات عام ٢٠١٠, وأبرز من يمثله الكتلة العراقية التي شهدت خلال هذه الإنتخابات تحالفات جديدة أضفت عليها العلمانية أكثر من السابق , إذ ضمت القائمة العراقية الوطنية ,حركة الوفاق , وبعض الكتل السنية المنشقة عن أحزاب (وهو ما تم ذكره) , كذلك الجبهة التركمانية العراقية وتيار الوسط المحافظ , وتجمع المستقبل الوطني , والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية , وتيار الحياة (٤١). واستطاعت هذه الكتلة الحصول على المركز الأول بعدد الأصوات , إلا إنها لم تستطع تشكيل الحكومة منفردة لكونها لم تحقق الأغلبية .

وهناك بعض الأحزاب الصغيرة التي ليس لها تأثير يُذكر على الحياة الحزبية والعملية السياسية , بل هي مجرد أحزاب هامشية تسعى إلى تحقيق الكسب المادي شانها شان اغلب الأحزاب السياسية في العالم ، والتي لها أهداف أيديولوجية إلا إنها تسعى دائما إلى تحقيق الكسب المادي إلى جانب الترويج لأفكارها الايدولوجية , والمثال عليها الحزب الشيوعي العراقي.

المبحث الثالث: رؤى التيارات الحزبية في اعادة بناء الدولة العراقية.

شهِد العراق تغيراً فريداً من نوعهِ في التاريخ المعاصر , فمع إحتلاله وسقوط نظامه السياسي في (٩/ نيسان /٢٠٠٣) دخل العراق مرحلة مختلفة تماماً عن المراحل السابقة من تاريخه , فالتواجد العسكري الأمريكي وطبيعة وأسباب هذا التواجد كان وسيظل أحد الفواعل المؤثرة في إعادة بناء الدولة العراقية.

بدأت ملامح تشكيل الدولة العراقية بعد (٩/نيسان) حيث تشكل مجلس الحكم الإنتقالي في(تموز /٢٠٠٣) , الذي أفرزت طريقة تشكيله طبيعة المرحلة المقبلة للعراق , وطبيعة النظام السياسي الذي سيُشكل لاحقا ,

فالمحاصصة الطائفية , والقومية هي أساس تشكيل مجلس الحكم وتلتها مرحلة الشروع بصياغة الدستور العراقي الجديد الذي جاء بتغيرات عديدة , أهمها إعتماد النظام الفدرالي كنظام مناسب لإدارة الدولة العراقية , أما شكل النظام السياسي فقد مزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي إستجابة لمتطلبات المرحلة التي يمر بها العراق , وإكمال متطلبات البناء الدستوري والسيادي للعراق(٤٢).

وبما إن الدولة في مختلف دول العالم، تُعد الإطار السياسي والمؤسسي الذي تجري داخله مختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية فوفقاً لتحليل المدرسة السلوكية , فأن الدولة كإطار سياسي ومؤسسي تأتي على هامش التحليل السلوكي, حيث يتم التركيز بالأساس على دراسة النظام السياسي وما يجري في إطارهِ من عمليات وتفاعلات فضلاً عن دراسة أنماط التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وبيئته (٤٣). وبما أن العراق هو إمتداد للوطن العربي في البيئة (الداخلية والخارجية) , لِذا فالنظام السياسي يمارس دوراً محورياً في تشكيل وبناء الدولة , وأحد مقومات النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣, الأحزاب السياسية فهي أساس العملية السياسية , وهي التي أشرفت على إرساء أركان الدولة العراقية الجديدة بالشراكة مع القوات الأمريكية وتوجيهات هذهِ القوات لاحقاً.

وقد إتفقت الأحزاب السياسية العراقية في البدء على ضرورة إرساء آلية للانتخابات وبالإقتراع العام المباشر والسري , فهي الطريقة الصحيحة لبناء عراق ديمقراطي وتعددية سياسية وحزبية مستقرة من خلال دستور دائم يحظى بموافقة الشعب عبر الإستفتاء العام الشعبي الذي يمنح الشرعية لحكومة وطنية قادرة على إدارة شؤون البلاد بالشكل الذي يحقق توازناً في توزيع الثروات وتحسين الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمواطن العراقي (٤٤).

لكن هذا الإتفاق على الأسس سرعان ما تم الإختلاف في تفاصيله ؛ تحت وطأة التباين في الإتجاهات الفكرية وتعدد التيارات الحزبية الفاعلة في العراق. ففيما يتعلق بالتيار الإسلامي , فأن ألاحزاب الاسلامية رغم تأكيدها على محاولة بناء دولة عراقية على أساس تحكيم الأسلام فكراً وسلوكاً في المجتمع , وهذا يتم عن طريق نظام سياسي مختار من قبل الشعب من خلال الإنتخابات على أن يعتمد هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة لضمان عدم إستبداد إحداها على الاخرى . كما يعتمد هذا النظام على مبدأ أخر مهم وهو تداول السلطة .لكن هذهِ الخطوط العامة لشكل الدولة العراقية المُراد إرساء أركانها , يختلف هذا التيار حول شكل الحكم المتوقع في العراق , فكما يوجد نقاط إلتقاء هناك نقاط عديدة محط خلاف بين هذا التيار (٤٥).و التيار الاسلامي يؤمن ببناء دولة عراقية على اساس اقتسام السلطة المتجسد في الممارسة السياسية اليوم والمبارك دوليا ، لاسباب منها ضبط النزاعات الاقليمية والدولية، على قاعدة توازن المصالح وربط العراق بالحماية الخارجية واستمرار تدخل القوى الاقليمية والدولية في مسار تطور العراق الاقتصادي والسياسي. هذا مع الاقرار بالتباين بين بعض الاحزاب في تفسيرها لتلك القضايا كلا حزب مرجعيته الدينية . وبالنسبة للتيار الشيعي فقد ايد المرجع الشيعي (السيد علي السيستاني) الحكم المدني الديمقراطي البعيد عن سلطة رجال الدين عكس النموذج الايراني(٤٦) . فيما دعم(مقتدى الصدر) زعيم التيار الصدري اولوية الانتماء العراقي معارضا السيستاني والاسلاميين القادمين من المنفى، وقد مثلت سياسته خروجا عن توجيهات الزعامات الدينية اذ اندفع لممارسة سياسات متطرفة فجذب اليه الاجيال الشابة ،وهو قد سلك الطريق المضمون للصعود السريع ولتجنب القيود الدينية الفقهية، واقدمية المرتبة . وكان لهذا التيار دورا مؤثرا على الصعيد الشعبي وقد ايد العملية السياسية وشارك بالحكومات المتتالية التي شكلت اعتبار من عام ٢٠٠٦ . اما حزب الفضيلة فيشارك التيار الصدري في توجهه المحافظ لكنه يختلف معه حول التكتيكات فهم يميلون الى العمل السلمي، بينما لجأ التيار الصدري للعنف في السنوات التي تصاعد فيها العنف الطائفي اذ شارك فيه ، كذلك وقاتل الامريكان والحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤(٤٧).

لقد اشتركت التيارات السياسية الشيعية في العملية السياسية التي نشات بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، واتفقت بالقبول بالعمل السياسي السلمي، الا انها اختلفت في بعض التفاصيل رغم انها جميعا تنظر لحكم اسلامي، لكن هذا الاجماع لم يمنع من وجود مواقف اخرى في الاجماع الشيعي مثله الشيخ (حسين المؤيد) الذي قال عن نموذج الدولة العراقية بعيد الاحتلال (كنا ومنذ البداية نصرّ على ضرورة حفظ الهوية العربية للعراق وتكريس الإنتماء العربي اليه والعمل على الحيلولة دون عزل العراق عن محيطه العربي, وعلى هذا الأساس طالبنا ومنذ البداية بدور عربي فاعل في العراق لصالح المشروع الوطني العراقي وقلنا ان نكوص العرب عن أداء هذا الدور سيؤدي الى الإخلال بالتوازن في المنطقة برمتها. وقد أثبتت تطورات الأوضاع صحة نظرتنا وحاجة العراق الى دور عربي فاعل لكن ليس لصالح القوى السياسية الحالية في العملية السياسية وانما لصالح المشروع الوطني العراقي والذي لا تمثله هذه القوى)... وأضاف، (رفضنا منذ البداية المحاصصة والطائفية السياسية وقلنا إنها تشكل خطورة على وحدة العراق أرضاً وشعباً وتمنع من بناء الدولة الحديثة , والكل يعلم كم شكلت الطائفية السياسية من خطر على العراق والمنطقة . ورفضنا تطبيق الديمقراطية التوافقية وقلنا إنها مشروع فاشل غير قادر على بناء الدولة وادارتها وان ما يسمى بالديمقراطية التوافقية يفضي الى إقطاعيات سياسية ويحول العراق الى دولة مكونات بدلاً من دولة المواطنة. وطالبنا بالنموذج الديمقراطي

الحديث القائم على تعددية حزبية سياسية والمشاركة الحقيقية في صنع القرار وسلطة منتخبة تمثل أكثرية سياسية وليست طائفية ومعارضة برلمانية تمثل أقلية سياسية وليست طائفية أو عرقيةإنّ تطورات الأوضاع في العراق تشهد على وجود أزمة سياسية خطيرة تجعل العراق على صفيح ساخن بشكل مستمر ما ان تحل عقدة حتى يواجه البلد عقدة جديدة وبالتالي فلا بد من معالجات جذرية لأسباب الأزمة.هذه الازمة السياسية الخطيرة... بلا شك احد اهم عناوينها في هذه المرحلة أزمة تشكيل الحكومة)، ويرى السيد حسين المؤيد (ان خلفيات وأبعاد هذه المشكلة، التي تعثر حلها طيلة هذه الفترة كانت نتيجة المشروع الذي أفرزه الاحتلال هو مشروع تقسيمي بطبيعته , وهو المشروع الذي هدّم دولة المواطنة وأقام بدلها دولة المكونات في ظل الطائفية السياسية وما يسمى بالديمقراطية التوافقية. وكرّس الدستور الجديد ذلك من خلال إقرار فيدرالية الأقاليم. ومشروع التقسيم مشروع تبنته الإدارة الأمريكية) (٤٨) .

هذا الرأي يتفق معه الكثير من المتابعين للشأن العراقي خاصة في ظل الضعف الظاهر للدولة العراقية التي لم تستطع ان تحافظ على الامن و الاستقرار في البلاد منذ الحكومة الانتقالية التي تزعمها اياد علاوي في حزيران عام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحالي، اذ تعاني البلاد من اختراقات امنية عديدة ولم تستطع ان توفر الامن حتى لمؤسسات الدولة فالدولة تفتقد للهيبة التي تفترض اي دولة لمتلاكها امام شعبها، كما عجزت الحكومات المتتالية عن تحقيق التنمية او توفير الخدمات. ان نموذج الدولة العراقية التي بنيت بعيد الاحتلال لم تستطع ان تثبت نجاحها امام مواطنيها او امام العالم الخارجي بقدرتها على اداء التزاماتها الداخلية.

اما الحزب الإسلامي العراقي , فقد إمتاز ومنذ البداية بقبول التفاوض مع الأمريكان على أساس القبول بتوافق تدريجي للحصول على ماهو أكثر , وهذه المرونة تعطي مؤشراً لرؤية الحزب حول إعادة بناء الدولة العراقية .ووفقاً لبيان الحزب السياسي الأول الصادر في (٢٠/آذار/٢٠٠٣) حدد الحزب جملة من الأهداف تناول فيها رؤيته لكيفية إعادة بناء الدولة العراقية , وذلك عبر التعاون التام مع القوى الدينية والسياسية المؤثرة في رسم مستقبل العراق, والتعاون المشروع لإنهاء الإحتلال وترسيخ الإستقلال .ومن ثم الإقرار بالحقوق الثقافية والسياسية للقوميات الرئيسية, وبقية الأقليات والطوائف الاخرى التي يتكون منها المجتمع العراقي الموحد, واختيار من يمثلهم في المجالس الرسمية والشعبية .وهذا الوعي بأهمية مستقبل الدولة العراقية يجب أن يتزامن بوعي إسلامي رشيد ومعتدل ومتوازن مع أصول الأسلام وحركة العصر بعيداً عن الإنغلاق والتطرف والغلو الذي لايتناسب مع كون الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان ورحمة للعالمين .ويبدو هذا ما يبرر إنخراط الحزب الإسلامي ومنذ البداية في العملية السياسية محاولة أن يكون له دورً في عملية تشكيل أركان الدولة العراقية الجديدة رغم معارضة بعض السُنة للعملية السياسية ولإشتراك الحزب الإسلامي فيها(٤٩).

وعموماً ، فأن السُنة العرب ممثلين بالحزب الإسلامي وجبهة التوافق , ينظرون إلى عملية بناء الدولة العراقية على أساس التأكيد على هوية العراق العربية والإسلامية , وهم يرفعون في سبيل ذلك الهدف خطاباً إسلامياً , وقومياً , ووطنياً لإعادة بناء العراق (٥٠) .ويقترب من هذا التوجه – وإن كان لايأخذ طابعاً إسلامياً – إئتلاف الإرادة والتغيير (الذي يرأسهُ (محمود دحام محجم) وهوشخصية عشائرية من محافظة الأنبار) الذي يرفع شعار وحدة العراق وسيادته الكاملة, ويرى هذا الإئتلاف ضرورة إعادة صياغة الدستور (وهذا ماتؤكدعليه جبهة التوافق والحزب الإسلامي) ليكون معبراً عن إرادة العراقيين ووحدتهم, ومعالجة آثار المحاصصة الطائفية والعرقية (٥١).

اما التيار القومي الكردي ، فأنه ينظر الى بناء الدولة العراقية على اساس فيدرالي ، مع مراعاة الخصوصية لاقليم كردستان(٥٢) . وهو ينظرإلى عملية بناء الدولة العراقية بعد العام ،٢٠٠٣ من زاويته الخاصة به ,إذ تدور معظم توجهات هذا التيار حول قضية محورية في بناء الدولة العراقية وهي مسألة الفيدرالية.فالأكراد يصرون إصراراً لاحدود له على الفيدرالية الكردية بضمنها كركوك ومناطق اخرى من العراق .فالإصرار الكردي على إنشاء نظام فيدرالي يحدد شكل النظام السياسي في العراق ؛ سببه دوافع قومية تهدف الى إحتفاظ الأكراد برقعة جغرافية خاصة بهم .ويؤيد هذا التوجه بعض القوى الشيعية التي لاتعارض فيدرالية كردية , وذلك لأنها تدعو بإصرار إلى قيام فيدرالية أو فيدراليات جنوبية وفي الفرات الأوسط ؛ تشبثاً بتوزيع الثروات والخصوصيات التي تمتاز بها أغلب مناطق الجنوب العراقي (٥٣).

هذه الخصوصية الكردية التي تنادي بها القوى الكردستانية ، تستند على مزيد من الحقوق وزيادة في السلطات والسيادة وفي علاقتهم مع المركز . تلك الحقوق المطالب بها من قبل الاحزاب الكردية تثير الكثير من المخاوف حول مستقبل الدولة العراقية وحول مستقبل وحدتها وشكل نظامها السياسي وهو المشروع الذي تسانده بعض التيارات الشيعية مثل المجلس الاسلامي الاعلى. فقد سعى الأكراد ومنذ بداية العهد الجديد على مد جسور التفاهم والتعاون مع المجلس الأعلى الإسلامي وحركة الوفاق العراقية على أساس نظرية (أن العراق لا يحكم مركزيا) ولذا اتفق الجميع بقبول النظام الاتحادي الذي رفضه حزب الدعوة والإطراف السنية وعلى ضوء ذلك كسب الأكراد نسبة ١٧% من ميزانية العراق والموافقة بإبقاء (البيشمركه) جيشا للإقليم مع اتهام الجميع المجلس الأعلى بأنه يحاول تقسيم العراق على ضوء إقرار الدستور بالنظام الاتحادي (الأقاليم)(٥٤). ويرى الأكراد كذلك إن عملية بناء الدولة العراقية يجب أن يبتعد عن التأكيد على هوية العراق العربية , بل يكتفي ذكر

أن العراق هو جزء من الشعب العربي وهذا ماورد في الدستور , وذلك لأنها تعكس التعدد الواقعي للبلد (حسب رؤيتهم) .وهذا الإبتعاد عن الهوية العربية للعراق سيخلق مستقبلاً توليفه من مركبين متناقضين تمارس فيه القومية الكردية الدور الأبرز(٥٥) .وهذا مابدا واضحاً خلال الإنتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار عام ٢٠١٠, إذ ظل الأكراد متمسكين بكفة الميزان ينتظرون الكتلة الأكبر لتحالف معها وفق أجندة هذا التيار.

ان النموذج الفدرالي في العراق الذي وضع طبقا للدستور ليس هو النموذج المثالي، لانه من الممكن ان يؤدي لتقسيم البلاد لانه يمنح صلاحيات اكبر للاقاليم الفدرالية على حساب المركز وهو نموذج غير مطبق في جميع الفدراليات في العالم، وكذلك ان امكانية تحول الفدرالية الى المشكلة في العراق، وتحديدا في اقليم كردستان اذ تقف دائما بالضد من تطوره قوى اقليمية سيهددها النموذج العراقي الذي قد يتحول الى ساحتها الاقليمية. وخاصة تركيا التي تستمر بمراقبة الوضع في العراق ومازالت مستعدة للتدخل اذا الوضع في الاقليم يتجه نحو الانفصال . ان الوضع في العراق محكوم اولا بتاثير القوى الخارجية الاقليمية والدولية وتحديدا الولايات المتحدة وتركيا وايران (٥٦).

اما التيار العلماني الذي يضم تيارات أساسية منها ليبرالية ديمقراطية وأخرى يسارية وثالثة قومية فأنه ينظر الى بناء الدولة العراقية على اساس ديمقراطي تعددي ليبرالي ،وهذا الامر ينسحب على كيفية ادارة الدولة وتحديد شكل النظام الاقتصادي المتبع فيها .و ترى ضرورة اقامة مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، ورغم كثرة المؤيدين لهذا المشروع إلا أن ضعف القاعدة الاجتماعية لهذا التيار وتعارض بعض تياراتها مع مصالح قوى إقليمية ودولية قد أدى لتراجع هذا المشروع وكذلك فأن هذا التيار لم يجد له مساحة واسعة من الاستقطاب وذلك لانه اصطدم بالتيار الاسلامي الذي عارض كل تيار علماني ، لكونه عانى من النظام السابق الذي اظهر عدائه لاي تيار اسلامي لاينسجم مع توجهاته العلمانية . ولعل هذا السبب الاهم في حصر نطاق شعبية التيار العلماني على بعض النخب والمثقفين الذين تصطدم رؤاهم مع الغالبية المؤيدة للتوجهه الاسلامي . لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية وجدت في بعض الاحزاب الاسلامية اهدافا تنسجم مع مطالبها في المنطقة وسعت على اثرها توفير الدعم لتلك الاحزاب خدمة لمصالحها . ويمتاز التيار العلماني بانه ذا فاعلية محدودة في العملية السياسية الجارية في العراق، فأنه يبني أساس رؤيته للدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣, على ضرورة اللجوء إلى الخيار الديمقراطي والتوافق على تداول سلمي للسلطة.

الخاتمة :

نخلص مما سبق , أن الإنفتاح الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣, كان له دورٌ كبيرٌ في إزدهار التعددية السياسية الحزبية التي إنبثقت عنها تعدد الأفكار والرؤى وحرية التعبير عن هذهِ الأفكار.وقد ساهمت تلك التعددية بظهور تعدد في التيارات السياسية التي كان البعض منها يمارس العمل السياسي قبل العام ٢٠٠٣ , سواء داخل العراق أو خارجه.

مع عودة تلك الأحزاب لممارسة عملها بشكل علني ومشروع بدأت تلك التيارات بإعلان عن رؤيتها لكيفية إعادة بناء الدولة العراقية بعد الإحتلال الأمريكي.علماً إن الدولة العراقية قد مرت بمراحل مختلفة من مراحل بنائها إذ إنتقلت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري , وهي الآن أمام إنتقالة اخرى تحاول بعض القوى الحزبية الفاعلة بمساهمة / ومساعدة أمريكية لوضع أسس الدولة العراقية الجديدة .

وقد بدأت ملامح الدولة العراقية بالتشكيل ولو بشكل جزئي , وهو ما أوضحته بعض بنود دستور عام ٢٠٠٥ , التي تضمنت التأكيد على أن شكل النظام السياسي العراقي يعتمد على شكل الديمقراطية ويستند على الفيدرالية , فضلاً عن العديد من القضايا الأخرى التي خطت الخطوط الاولى لشكل الدولة العراقية الجديدة . وعلى الرغم من إتفاق التيارات الحزبية الفاعلة في العملية السياسية على بعض القضايا الأساسية الخاصة بإعادة بناء الدولة العراقية, إلا إنها تختلف كثيراً حول العديد من القضايا , والتي يعُدها بعض الأحزاب من النقاط الأساسية لبرامج الحزب .

هذا الإختلاف إن لم يكن له تداعياته الآنية على عملية إعادة بناء الدولة العراقية,فأنه سيترك تداعياته على المستقبل المنظور , فبناء الدولة العراقية بحاجة إلى جهد جماعي يتم خلاله التخلي عن الأهداف الفرعية لصالح هدف أعلى وأسمى هو بناء عراق ديمقراطي مستقر .وبخلافه فأن عملية التوتر وعدم الثقة بين التيارات الحزبية (المشاركة بالعملية السياسية) سيستمر . وهو ماينعكس بصورة مباشرة على قضية الأمن , وسيقود تردي الوضع الأمني إلى تردي الخدمات العامة والإخلال بعملية إعادة بناء العراق بالمحصلة النهائية .

إذاً , يقع على التيارات الحزبية الفاعلة في العملية السياسية مسؤولية إعادة بناء الدولة العراقية على وفق معايير الديمقراطية والاهداف الوطنية ؛ لتجاوز الأخطاء التي رافقت الدولة العراقية خلال المرحلة السابقة.

الهوامش:

١) فوزي ابو دياب،المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص٢٣.
٢) فوزي أبو دياب،المصدر نفسه، ص٢٣.
٣) احمد زايد، الدولة في العالم الثالث، مطبعة التضامن ، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤.
٤) احمد زايد، المصدرنفسه ، ص١٤- ١٥.
٥)المصدر نفسه ص١٥-١٦.
٦)فوزي أبو دياب،مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
٧)المصدر نفسه،ص٤٨.
٨)تشرلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم،ط.١، بيروت ،٢٠٠٦. ص٧٥-٨٢.
٩)المصدر نفسه، ص ٨٧.
١٠)المصدر نفسه، ص٩٩-١٠٠.
١١)حاتم لطفي، (الطبقة الوسطى ودورها في خراب الدولة العراقية الحوار المتمدن ، العدد ١٩٨٩، ٢٠٠٧/٧/٢٧) على موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165903 ص١.
١٢)المصدر نفسه، ص-ص٢-٣.
١٣) للمزيد من التفاصيل عن حقبة الحكم الجمهوري الاولى ، ينظر حميد حمد السعدون
١٤) حاتم لطفي، الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفيةلالحوار المتمدن - العدد: ٢٥٨٧ - ٢٠٠٩ / ٣ / ١٦ (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104029) ص١-٢.وللمزيد من التفاصيل ينظر تشارلز تريب ، مصدر سبق ذكره ، ص-ص ٢٤٠-٢٤٦.
١٥) على حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، من الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير.سلسلة كتب المستقبل العربي،العدد ٥٦، ط.١،ببيروت، ٢٠٠٧.ص-ص ٨٧-٨٨.
١٦) رايموند ويليام بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية، السياسة الدولية،العدد ١٧٦، يناير ٢٠١٠، ص٢٥.
١٧) المصدر نفسه، ص٢٩.
١٨) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط.١، بغداد-اربيل، ص-ص٢٨-٢٩ .
١٩) د. ناظم عبد الواحد الجاسور , عراق مابعد الحرب : قراءة في الخريطة الحزبية , مجلة السياسة الدولية, العدد (١٥٩) , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , يناير /٢٠٠٥, ص١٤٠.
٢٠) د. خليل مخيف الربيعي , الاحزاب الاسلامية العراقية قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل , سلسلة دراسات استراتيجية , العدد ٧٨, مركزالدراسات الدولية , جامعة بغداد , ٢٠٠٥, ص٢-٣.
٢١)عبد الحسين شعبان , تضاريس الخريطة السياسية العراقية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٣٣٣ , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , تشرين الثاني (نوفمبر /٢٠٠٦, ص٤٩.)
٢٢) رشيد الخيون , لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق , تحرير : محمود عساف , ط١ منشورات الجمل , بغداد ,٢٠٠٩ص ٨٧.
٢٣) عادل رؤوف , العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية , ط٣, المركز العراقي للاعلام والدراسات , سوريا ,٢٠٠٥, ص ص ٢١٤,٢٢٨.
٢٤) رشيد الخيون, مصدر سبق ذكره , ص١٢٣.
٢٥) د. هادي حسن عليوي , احزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣, مؤسسة ستار لتاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , بلا تاريخ , ص٣٩-٤٠.
٢٦) المصدر نفسه , ص٤٧-٤٨.
٢٧) عادل رؤوف , مصدر سبق ذكره ,ص ص٣٠٥,٣٢٦.
٢٨) نقلاً عن , رشيد الخيون, مصدر سبق ذكره , ص٢٣٤.
-ينظر في : المصدر نفسه , ص٢٢٧.
- قارن مع : د. هادي حسن عليوي , مصدر سبق ذكره , ص٣٩.
٢٩) د. حسن لطيف الزبيدي . واخرون , العراق والبحث عن المستقبل , المركز العراق للبحوث والدراسات , العراق ,٢٠٠٨, ص٢٧٠-٢٧١.
٣٠) د. هادي حسن عليوي , مصدر سبق ذكره , ص٤٥-٤٤.
٣١) لمزيد من التفاصيل وللرجوع الى تاريخ نشأة المنظمة ينظر:-
- عادل رؤوف , مصدر سبق ذكره , ص٢٧٧-٢٧٨.
- رشيد الخيون , مصدر سبق ذكره , ص١٢٥-١٤٢.

٣٢) عبد الحسين شعبان , مصدر سبق ذكره , ص٤٩-٥١.
٣٣)د. هادي حسن عليوي, مصدر سبق ذكره , ص٥١-٥٢.
٣٤) عبد الحسين شعبان , مصدر سبق ذكره , ص٥١.
٣٥) ينظر في : سيف نصراوي , الانتخابات المحلية العراقية ..إعادة تشكيل المشهد السياسي , مجلة السياسة الدولية ,العدد (١٧٦) , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , أبريل /٢٠٠٩, ص ٢٠٨.
٣٦)علاء سالم , الانتخابات العراقية ٢٠١٠ هل من جديد , مجلة السياسة الدولية ,العدد (١٨٠) , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , ابريل /٢٠١٠ , ص١١٣-١١٥.
٣٧) رشيد الخيون , مصدر سبق ذكره , ص٣٥٢.
٣٨) د. هادي حسن عليوي, مصدر سبق ذكره , ص٩٦-١٠١.
٣٩) عبد الحسين شعبان , مصدر سبق ذكره , ص٥١.
٤٠) ينظر : د. هادي حسن عليوي, مصدر سبق ذكره , ص١٠١-١٠٤
ينظر د. حازم ألشمري ,التكييف الدستوري للنظام السياسي العراقي للمرحلة الانتقالية، المجلة العراقية للعلوم السياسية،الجمعية العراقية للعلوم السياسية , العدد ٢, ٢٠٠٥,ص١٣.
٤١) د. حسنين توفيق ابراهيم , النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,٢٠٠٥, ص٤٩ ،٥١.
٤٢) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ,مصدر سبق ذكره , ص١٤٠.
٤٣) د. خليل مخيف الربيعي, مصدر سبق ذكره , ص٢٣-٢٧.
٤٤) ينظر في تفاصيل هذا الموضوع في :
- رشيد الخيون , مصدر سبق ذكره , ص٣٤٤-٣٥١.
٤٥) قارن مع :-
د. حسن لطيف الزبيدي ، واخرون , مصدر سبق ذكره , ص٥٢٤-٥٢٥.
٤٦) انظر فريق ابحاث ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.
٤٨) زعيم التيار الوطني، العراق يتمزق والجميع مهزوما اومازوما lihttp://www.iraq11.com/index.php?option=com_content&view=article&id=3358:2010-10-24-14-56-53&catid=1:2010-06-05-07-01-34&Itemid=2.٢٠١٠/١٠/٢٤
٤٩) ينظر في تفاصيل هذا الموضوع في :
- رشيد الخيون , مصدر سبق ذكره , ص٣٤٤-٣٥١.
٥٠) قارن مع :-
د. حسن لطيف الزبيدي ، واخرون , مصدر سبق ذكره , ص٥٢٤-٥٢٥.
٥١) علاء سالم, , مصدر سبق ذكره , ص١١٥.
٥٢) ٢٢.للمزيد من التفاصيل ، عن الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية في العراق ينظر، سعد اسكندر، كردستان العراق(الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،ط.١، اربيل بيروت، ٢٠٠٧
٥٣) عبد الحسين شعبان , مصدر سبق ذكره , ص٥٨.
٥٤) زهير هواري، خارطة العراق الطائفيةامام فجوات السياسة ووقائع الاحتلال، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٥٦، ٢٠٠٩/١٢/١٢، على موقع،
http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194940. وللمزيد من التفاصيل عن الموقف الامريكي من طموحات الاكراد، ينظرصلاح النصراوي،الاكراد وبغداد. علاقات معقدة وخيارات مفتوحة، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، تشرين الاول ، ٢٠٠٩، ص ١٦٧.
٥٥) د. حسن لطيف الزبيدي, مصدر سبق ذكره , ص٥٢٣.
٥٦) زهير هواري، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

المصادر:

أولا الكتب:

١- فوزي أبو دياب،المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
٢- احمد زايد، الدولة في العالم الثالث، مطبعة التضامن ، القاهرة،١٩٨٦.
٣- تشرلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم،ط.١، بيروت ،٢٠٠٦.
٤- على حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، من الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير.سلسلة كتب المستقبل العربي،العدد ٥٦، ط.١،بيروت، ٢٠٠٧.

٥- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق ، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط.١، بغداد- اربيل.
٦- . خليل مخيف الربيعي , الأحزاب الإسلامية العراقية قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل , سلسلة دراسات إستراتيجية , العدد ٧٨, مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , ٢٠٠٥.
٧- رشيد الخيون , لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق , تحرير : محمود عساف , ط١ منشورات الجمل , بغداد ,٢٠٠٩.
٨- عادل رؤوف , العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية , ط٣, المركز العراقي للإعلام والدراسات , سوريا ,٢٠٠٥,
٩- هادي حسن عليوي , أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣, مؤسسة ستار لتاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , بلا تاريخ.
١٠- حسن لطيف الزبيدي وآخرون , العراق والبحث عن المستقبل , المركز العراق للبحوث والدراسات , العراق ,٢٠٠٨.
١١- حسنين توفيق إبراهيم , النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,٢٠٠٥.
١٢- سعد اسكندر، كردستان العراق(الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية ، معهد الدراسات الإستراتيجية ،ط.١، اربيل بيروت، ٢٠٠٧.

ثانيا الدوريات

١- رايموند ويليام بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية، السياسة الدولية،العدد ١٧٦، يناير ٢٠١٠.
٢- ناظم عبد الواحد الجاسور , عراق مابعد الحرب : قراءة في الخريطة الحزبية , مجلة السياسة الدولية , العدد (١٥٩) , مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة , يناير /٢٠٠٥.
٣- عبد الحسين شعبان , تضاريس الخريطة السياسية العراقية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٣٣٣ , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , تشرين الثاني (نوفمبر /٢٠٠٦).
٤- سيف نصراوي , الانتخابات المحلية العراقية ..إعادة تشكيل المشهد السياسي , مجلة السياسة الدولية ,العدد (١٧٦) , مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة , أبريل /٢٠٠٩.
٥- علاء سالم , الانتخابات العراقية ٢٠١٠ هل من جديد , مجلة السياسة الدولية ,العدد (١٨٠) , مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة , ابريل /٢٠١٠.
٦- حازم ألشمري ,التكييف الدستوري للنظام السياسي العراقي للمرحلة الانتقالية، المجلة العراقية للعلوم السياسية،الجمعية العراقية للعلوم السياسية , العدد ٢, ٢٠٠٥.
٧- ينظر صلاح النصراوي،الأكراد وبغداد.. علاقات معقدة وخيارات مفتوحة، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، تشرين الاول ، ٢٠٠٩،

ثالثا الانترنت

١- حاتم لطفي، (الطبقة الوسطى ودورها في خراب الدولة العراقية الحوار المتمدن ، العدد ١٩٨٩، ٢٠٠٧/٧/٢٧) على موقع
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165903
للمزيد من التفاصيل عن حقبة الحكم الجمهوري الاولى ، ينظر حميد حمد السعدون
٢- حاتم لطفي، الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفيةيلالحوار المتمدن - العدد: ٢٥٨٧ - ٢٠٠٩ / ٣ / ١٦ .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104029
٣- زعيم التيار الوطني، العراق يتمزق والجميع مهزوما اومازوما
lihttp://www.iraq11.com/index.php?option=com_content&view=article&id=3358:2010-10-24-14-56-53&catid=1:2010-06-05-07-01-34&Itemid=2
٢٠١٠/١٠/٢٤.
٤- زهير هواري، خارطة العراق الطائفية أمام فجوات السياسة ووقائع الاحتلال، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٥٦، ٢٠٠٩/١٢/١٢،على موقع،
.http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194940.

The Role of The Iraqi Parties in Rebuilding The State After The Occupation

Assit. Prof**. Heifaa Ahmed** Instructor **Sudad Mawlood**

Abstract

This research focuses on Iraq. Parties and their role rebuilding The state of Iraq .the research starts with an introduction about the general concept of the state and a summary of the history of the iraqi state . then it surveys the most important Iraqi parties that are divided into three trends: the Islamic trend, the secular trend, and the Kurdish trend, that have different visions in reshaping and rebuilding the new Iraq: state.

The research reaches to a result that the Iraqi state has started formation at least partially, after the announcement of 2005 constitution which includes: the new Iraq: from of political system that is based on democracy and federalism . in addition of other issues that out lines the new state of Iraq. Inspite that Iraqi parties come to in agreement in many major issues that are considered as the basic points for the program of the
parties.

If this difference has no consequences on in rebuilding Iraq , but it will leave its impact on the future as it is reflect on security and security deterioration, consequently lead to the deterioration of the general services and effecting rebuilding Iraq as a result.